

قرار رئيس الجمهورية
بتعيينات وتنقلات قضائية بالمحاكم الابتدائية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٠ من الدستور ؛
وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء
والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ — عين كل من السادة :

أحمد محمد محمد المرصفاوي ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ، قاضيا
بحكمة شبين الكوم الابتدائية .

عبد الحميد محمود مصطفى الجندى ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ،
قاضيا بمحكمة الرقازية الابتدائية .

محمد عباس محمد أبو علم ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ، قاضيا
بحكمة أسيوط الابتدائية .

محمد على حسين سالم الزراب ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ، قاضيا
بحكمة سوهاج الابتدائية .

محمد عبد النبي عبد الخالق حسين ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ،
قاضيا بمحكمة أسوبط الابتدائية .

أحمد لطفي عبد الفتاح ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ، قاضيا بمحكمة
المخصوصة الابتدائية .

محمد ابراهيم على حسين ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ، قاضيا
بحكمة دمياط الابتدائية .

محمد سعد الدين عبد العزيز ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ، قاضيا
بحكمة أسيوط الابتدائية .

صلاح الدين عبدالفتاح عبد العظيم ، وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ،
قاضيا بمحكمة القاهرة الابتدائية .

زكي محمد السوده ، المحامى أمام محاكم الاستئناف والمخرج في سنة ١٩٣٨ ،
قاضيا بمحكمة سوهاج الابتدائية — على أن تكون أقدميته بعد السيد/ محمود
فؤاد محمود سليم .

محمد فتحى ابراديم ، المحامى أمام محاكم الاستئناف والمخرج في سنة ١٩٤٣ ،
قاضيا بمحكمة سوهاج الابتدائية — على أن تكون أقدميته بعد السيد/ زكي
محمد السوده .

قرار رئيس الجمهورية
بتعيين وكلا للنائب العام لدى المحاكم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٠ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بتنظيم القضاء والقوانين المعدلة له ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء
والقوانين المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ — عين وكلا للنائب العام كل من الأشخاص :

مهدى عبد الوهاب عوض العزب ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على
أن تكون أقدميته بعد السيد / عزيز ذرت محمود خضر وكيل النيابة .

هندى محمود هندى سعد ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون
أقدميته بعد السيد / رفعت عبد المنعم ابراهيم وكيل النيابة .

سيد محمد مصطفى سالم ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون
أقدميته بعد السيد / هندى محمود هندى سعد .

أحمد فؤاد عبد الحميد ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون
أقدميته بعد السيد / يحيى محمود الباجا وكيل النيابة .

صلاح الدين كامل جاد الله ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون
ت تكون أقدميته بعد السيد / عبد المنصف أحمد هاشم وكيل النيابة .

مهدى كامل عزب عثمان ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون
أقدميته بعد السيد / صلاح الدين كامل جاد الله .

بدر فريد مينا ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون أقدميته
بعد السيد / عبد الوهاب أحمد أبو زيد وكيل النيابة .

خيرى محمد ابراهيم لاشين ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون
أقدميته بعد السيد / بدر فريد مينا .

مهدى سامي محمد نجيب ، المحامى بإدارة قضايا الحكومة — على أن تكون
أقدميته بعد السيد / محمد بهاء الدين محمد عبد العليم وكيل النيابة .

مادة ٢ — على وزير العدل تنفيذ هذا القرار ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير ١٩٥٧) .

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥
رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ القسم ١٣ (وزارة العدل) اعتمادات إضافية قدرها ٣٦٥٨٠ ج (ستة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وثمانون جنيهاً) موزعة على الفروع التالية :

جبيه	٩٠٠	في فرع ١ (الديوان العام) منه ٦٠٠ ج في باب ١ (ماهيات وأجر ومرتبات) و ٣٠٠ ج في باب ٢ (مصاريف عامة).
٢٤٩٨٠	في فرع ٢ (الحاكم) باب ٢ (مصاريف عامة).	
١٠٠	في فرع ٣ (مصلحة الطب الشرعي) باب ٢ (مصاريف عامة).	
٢٥٠٠	في فرع ٥ (ادارة قضايا الحكومة) باب ٢ (مصاريف عامة).	
<hr/>	<hr/>	<hr/>
٣٦٥٨٠		(ستة وثلاثون ألفاً وخمسمائة وثمانون جنيهاً).

وذلك لمواجهة التجاوزات في بعض اعتمادات البابين الأول والثاني من ميزانية الفروع المذكورة وتتوارد هذه الاعتمادات الإضافية من وفور الباب الأول من ميزانية الفرع ٢ (الحاكم) الواقع ٣٣٩٨٠ ج و ٣ (مصلحة الطب الشرعي) الواقع ١٠٠ ج وهو (ادارة قضايا الحكومة) الواقع ٢٥٠٠ ج بنفس القسم.

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والعدل ، تنفيذ هذا القرار
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بفتح اعتمادات إضافية في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥
رئيس الجمهورية

قررت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ قسم ١٥

أبو بكر أبو بكر صدرازق ، المحامي من الفئة الممتازة بإدارة قضايا الحكومة ،
قاضياً بمحكمة القاهرة الابتدائية .

محمد أنور فؤاد ، المحامي بإدارة قضايا الحكومة قاضياً ، بمحكمة الاسكندرية
الابتدائية .

مادة ٢ - ينقل كل من السادة :

إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية

فاروق محمد حسن الفكهانى ، القاضى بمحكمة طنطا الابتدائية .

والى محكمة طنطا الابتدائية

فكتور جرجس منصور ، القاضى بمحكمة المنصورة الابتدائية .

عادل زكي سليمان ، القاضى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية .

كمال الدين محمد ابراهيم على طاحون ، القاضى بمحكمة المنيا الابتدائية .

والى محكمة الجيزة الابتدائية

رمسيس مرقص منصور ، القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بنقل بعض الدرجات من الكادر الفنى المتوسط إلى الكادر
الفنى العالى في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧

رئيس الجمهورية

قررت :

مادة ١ - يعتمد في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧ قسم ١
(وزارة التربية والتعليم) فرع ١ (الديوان العام والتعليم) باب ٣ (أعمال
جديدة) نقل ٣٠٠ درجة سادسة من الكادر الفنى المتوسط إلى الكادر
الفنى العالى .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد والتعليم ، تنفيذ هذا
القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٦ (٧ يناير ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر